

قائمة أسعار بطاقات الشحن الصادرة عن بنك يروشلايم

ملاحظات	مبلغ العمولة	الخدمة	
تتم جباية العمولة كل شهر، عن الشهر السابق. إذا كانت البطاقة فعالة (تم إجراء عملية شراء / سحب خلال الـ 3 أشهر الأخيرة)، يُمنح امتياز بموجبه يكون مبلغ العمولة 22.90 ش.ج	32.90 ش.ج	رسوم البطاقة	رسوم البطاقة
إعفاء من العمولة لشحن بطاقات wisecard جباية في وقت المعاملة	55.00 ش.ج	رسوم شحن	رسوم شحن (بالنسبة لبطاقات الشحن، فقط)
جباية في وقت المعاملة	15.00 ش.ج	معالجة إنكار غير مبرر لصفحة	خدمات خاصة
جباية في وقت المعاملة	45.00 ش.ج	إصدار بطاقة بديلة - إصدار عادي- إرسال البطاقة عن طريق البريد	
(1) (3) جباية في وقت المعاملة	80.00 ش.ج	إصدار بطاقة بديلة - إصدار فوري- إرسال عن طريق البريد خلال يومي عمل	
جباية في وقت السحب	0.3%	سحب نقدي من جهاز أوتوماتيكي بواسطة بطاقة شحن غير مرتبط بالحساب الجاري	
(2) جباية في وقت المعاملة	3.00%	المعاملات بعملات أخرى غير عملة البطاقة	خدمات بالعملة الأجنبية
(2) جباية في وقت المعاملة	3.90%	سحب نقدي من جهاز أوتوماتيكي خارج البلاد بعملة غير عملة البطاقة	
جباية في وقت المعاملة	6.00\$	شراء عملة أجنبية من صراف عن طريق البطاقة	
جباية عند إجراء العملية	15.00 ش.ج	تحديد موقع مستندات	معلومات
جباية عند إجراء العملية	8 ش.ج	طلب نسخة من صفحة التفاصيل	
جباية في وقت المعاملة	150.00 ش.ج	رسالة تحذير من قبل مُحامٍ	خدمات إضافية
(3) جباية في وقت المعاملة	السعر هو وفقاً لتكاليف الطرف الثالث لشركة الإرساليات	نققات طرف ثالث مُقابل إرسال بطاقة بديلة إلى خارج البلاد	نققات طرف ثالث
(3) جباية في وقت المعاملة	السعر هو وفقاً لتكاليف الطرف الثالث	نققات طرف ثالث مُقابل طلب مستند من خارج البلاد	

(1) تُضاف إلى هذه العمولة نققات طرف ثالث مُقابل إرسال بطاقة بديلة إلى خارج البلاد، في الحالات التي تُطلب فيها هذه الخدمة.

(2) يتم احتساب العمولة وفقاً لسعر الصرف لمبلغ التحويل بالعملة الأصلية التي تم بها تنفيذ المعاملة.

في حال عدم وجود سعر صرف يتم احتساب العمولة وفقاً لمبلغ الإلزام في عملة التحويل للمقاصد الدولية..

(3) في حال كان الإلزام الذي يتم تحويله بواسطة طرف ثالث مُحدداً بعملة أخرى غير الشيكل، يتم تنفيذ التحويل وفقاً لسعر الصرف لتلك العملة وتتم جباية العمولة بالشيكل.

يحق للبنك إلغاء و/ أو تغيير الإعفاءات و/ أو المزايا المفصلة في قائمة الأسعار هذه، في أي وقت ووفقاً لتقديره وحده، خاضع لإعطاء إشعار مسبق كما هو مطلوب بموجب القانون.